في ضرب فاته التصحيح الاول وهنا بمنزلة اصل المسئلة
هناك والتصحيح الثاني هنا بمنزلة رؤوس القوم
عليهم ثمة وما في يد الميت الثاني هنا بمنزلة سهامهم من اصل المسئلة
ثم في صورة الاستقامة تصح المسئلتان من التصحيح الاول
كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امراة وابوين على ما ذكر
في الكتاب وذلك لان المسئلة الاولى هذه لان اصلها
اثنا عشر لاجتماع الدرهم والنصف والسدس فاذا اخذ
الزوج منها ثلثة والبنت ستة والام اثنين بقي
منها واحد يجبر به على البنت والام بقدر سهامهما
فاذا رددنا المسئلة الى التصحيح فرض من لا يرد عليه صار
اربعة واذا اخذ الزوج منها واحدا بقي ثلثة فلا يستقيم
على الاربعة التي هي سهام البنت والام بل بينهما
مباينة فيضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الرؤوس في ذلك
الاقل فيحصل ستة عشر فللزوج منها الربعة وللبنت
تسعة وللام ثلثة ثم تلك الاربعة التي هي للزوج منقسمة
على ورثة المذكورين فلن زوجته واحد منها واكامه ثلث
ما بقي وهو اثنان واحد وكابيه اثنان فاستقام المال من

في يد الزوج من التصحيح الاول على التصحيح الثاني وصحت
المسئلتان من التصحيح الاول وان لم يستقم ما في يده
من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فانظر ان كان بينهما
موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني في جميع التصحيح الاول
على قياس ما مر في باب التصحيح من تداخل السهام
طائفة واحدة عليهم وكان بين سهامهم ورؤوسهم موافقة
بضرب وفق عدد الرؤوس في اصل المسئلة فكذا ههنا
يضرب وفق التصحيح الثاني الذي هو بمنزلة الرؤوس هناك
في التصحيح الاول القائم ههنا مقام اصل المسئلة
فيحصل ما يصح منه المسئلتان كما اذا مات ابنت
ايضا في ذلك المثال وخلفت كما ذكرا بنين وبنتا
وجدة فان ما في يدها من التصحيح الاول لسعة وتصحيح
مسئلتها ستة وبينهما موافقة بالثلث فيضرب
ثلث الستة وهو اثنان في ستة عشر فالمبلغ وهو اثنان
وثلثون مخرج المسئلتين فمن كان سهامه من ستة عشر
اعني ورثة الميت الاول يضرب سهامه تلك في وفق مسئلة
البنت وهو اثنان فيكون ما حصل نصيبه ومن كان سهامه